

بسم الله الرحمن الرحيم



مسوغات ترك الاحتجاج بأحاديث الصحيحين عند الأصوليين ومخالفة الحداثيين لها

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14 - 2010/7/15م بكلية الشريعة
بالجامعة الأردنية

إعداد :

د. أشرف محمود عقله بني كنانة

أستاذ مساعد/قسم الفقه وأصوله

كلية الشريعة/جامعة اليرموك

المقصود بالقواعد القطعية هنا: ما ثبت حكمه بالتواتر في القرآن والسنة، أو ثبت بالإجماع، أو بالاستقراء، مما هو مقرر ومتفق عليه، ولا يُناقش فيه.

وقد حصر علماء الأصول الأحاديث التي خالفت القواعد القطعية، خصوصاً في أبواب الأحكام، ووضعوا القواعد التي يتعامل بها الفقيه والمجتهد فقيهاً كان أو محدثاً مع هذه الأحاديث، دون أن يضربوا بعضها ببعض، أو يتوصلوا من خلال ذلك إلى الطعن بها أو برواتها، وأجازوا على الراوي الثقة الخطأ؛ فهو بشر، لكن استمدوا من المحدثين مواطن إصابة الثقة ومواطن خطئه، وبذلك حفظوا للأمة الحقين، حق صفاء التشريع وتصحيح الخطأ حوله، وحق الراوي العدل الثقة؛ فلم يستهينوا به أو يتهموه.

أولاً: مخالفة حديث الصحيحين لظاهر القرآن والقواعد العامة:

إذا خالف حديث الصحيحين القرآن مخالفة ظاهرة؛ فإن بعض الأصوليين لا يعملون بالحديث سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما؛ بشرط ألا يمكن الجمع بين الحديث والقرآن، ووقوع هذا الأمر في الحقيقة ونفس الأمر متعذر، ولكن بعض العلماء لم يجد بداً من رد أحد أحاديث الصحيحين؛ حيث لم يستطع الجمع بينه وبين ظاهر القرآن.

وسأضرب على ذلك مثالين:

المثال الأول: ما قاله الحنفية في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «مَنِ اشْتَرَى غَنَمًا مُصَرَّةً فَأَخْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَها أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا؛ فَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ»⁽³⁸⁾.

حيث ترك الحنفية العمل بهذا الحديث لمخالفته لظاهر القرآن الكريم، وللسنة، والإجماع، والقياس الصحيح، وكلها أكدت على قواعد قطعية تفيد وجوب الضمان على من غش أو أئلف شيئاً لغيره بالمثل أو بالقيمة، وقالوا: إن الحديث يخالف ذلك كله من كل وجه؛ حيث أمر النبي ﷺ، برد برد صاع من تمر مكان اللبن سواء قل اللبن أو كثر؛ وصاع التمر قد تزيد قيمته عن قيمة اللبن، وقد تنقص، وهذا يخالف قاعدة الضمان بالمتليات في الشريعة⁽³⁹⁾.

ومع أن ترك العمل بهذا الحديث وبأمثاله عند الحنفية، مؤيدٌ بأمور محصورة من مخالفة ظاهر القرآن

(38) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب: البيوع، باب: إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصَرَّةَ وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، حديث رقم:

(2151)، واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب: البيوع، باب: حكم بيع المصرة حديث رقم: (1524/23).

(39) انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج 1 ص 431، البزدوي، أصول البزدوي، ص 159-160، البخاري، كشف الأسرار، ج 2 ص 557، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج 2 ص 333.

الكريم والقواعد العامة، إلا أن جمهور الأصوليين والعلماء لم يقبلوا ذلك منهم، وأوجبوا العمل بالحديث إذا صح، واعتبروا أن الحديث الصحيح، وخصوصاً حديث الصحيحين، إذا خالف القواعد العامة في الشريعة أنه يعتبر أصلاً بنفسه، ويجب المصير إليه⁽⁴⁰⁾؛ فعملوا بحديث المصرة للأسباب التالية:

1 - أن الفرق يسير بين قيمة اللبن وقيمة الصاع؛ فيتساهل فيه، ويستثنى من قاعدة: المثلي مضمون بمثله⁽⁴¹⁾، حتى قال بعض العلماء: « ليس لنا شيء يضمن بغير النقد إلا في مسألتين: إحداهما: لبن المصرة. والأخرى: إذا جُني على عبد؛ فعُتق ومات، ضُمن للسيد الأقل من الدية، ونصف القيمة من إبل الدية »⁽⁴²⁾.

2 - أن العلة في إيجاب الضمان، المثلي بمثله أو بقيمته؛ هي: تماثل الأجزاء، والحديث حينما أوجب رد صاعاً من تمر بدل اللبن، لم ينقض هذه العلة، وإنما استثنى هذه الصورة؛ فلا يُقال: إن هذه العلة فسدت بهذا الحديث، لذلك يجب ترك العمل به، وأيضاً: لا ينبغي أن يُكَلَّف الناظر التمسك بهذه العلة في كل الصور؛ خصوصاً إذا جاء الحديث بخلافها؛ لأن هذا تكليف قبيح⁽⁴³⁾.

3 - الصواب أن الحديث يوافق القواعد العامة؛ وذلك لأنه ورد في الشرع أنواع كثيرة من الضمانات لا يمكن أن يتحقق فيها رد المثلي بمثله أو بقيمته تماماً؛ خصوصاً في الأمور التي لا تنضب؛ وذلك مثل: أن دية الإنسان الحر مائة من الإبل مع أن الناس ليسوا على درجة سواء في السن أو في القدر، وكذلك جزاء الصيد يكون بمثله، وقد يكون مثله أزيد منه أو أنقص، المهم أن الشريعة أوجبت في كل ذلك الضمان بشيء مقدّر لا يختلف لينقطع النزاع والشجار بين الناس⁽⁴⁴⁾.

وهكذا فإن الحنفية فيما ذهبوا إليه من رد حديث الآحاد الصحيح إذا خالف القواعد العامة، واضعين قواعد خاصة في هذا الباب، قاصدين المحافظة على هيئة النصوص وهيبتها واتساقها، كان تطبيقهم على هذه القاعدة قليل، ومع ذلك فهم مُناقشون فيما ذهبوا إليه، خالفهم جماهير العلماء من الأصوليين والفقهاء

(40) انظر: ابن حزم، المحلى، ج 8 ص 524، الجويني، التلخيص في أصول الفقه، ج 3 ص 318-319، الآمدي، الإحكام

في أصول الأحكام، ج 2 ص 242، الدهلوي، الإنصاف، ص 63، المرداوي، التحرير شرح التحرير، ج 5 ص 2132.

(41) انظر: ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ج 2 ص 306، المرداوي، التحرير شرح التحرير، ج 5 ص 2132، وج 7 ص 3154.

(42) انظر: ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ج 2 ص 360.

(43) انظر: ابن السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ج 5 ص 550، الزركشي، البحر المحيط، ج 4 ص 125 و 235.

(44) انظر: الجويني، البرهان، ج 2 ص 643، ابن السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ج 5 ص 164، الزركشي، البحر المحيط، ج 4 ص 125 و 235.

وأصحاب الحديث وبعض الحنفية أيضاً.

المثال الثاني: حرمة نكاح المحرم:

حيث تقرر في قواعد الشريعة أن المحرم لا يحل له النكاح، وأجمع العلماء على ذلك، ولكن أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس τ قَالَ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ρ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ⁽⁴⁵⁾.

فهذا حديث متفق عليه، مروى عن حبر هذه الأمة الصحابي الجليل عبد الله بن عباس τ ، يخبر عن نكاح خالته ميمونة من النبي ρ ؛ وهو محرم، ولكنه خالف قاعدة قطعية في الإسلام؛ وهي: أن المحرم يحرم عليه النكاح بالاتفاق.

بينما نجد أن ميمونة تخبر عن نفسها أن النبي ρ تزوجها وهو حلال من غير إحرام؛ فعن يزيد بن الأصم، قال: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ: وَكَأَنْتُ خَالَتِي وَخَالَةً ابْنِ عَبَّاسٍ⁽⁴⁶⁾.

وواضح أن ميمونة أعلم الناس بما حدث معها، وبوقت النكاح، وطالما أخبرت بذلك عن نفسها، فيقدم هذا الخبر على سائر الأخبار سواه.

وبناء على ذلك قال الأصوليون: تُقَدَّمُ رواية المباشرة للقصة، أو من تتعلق به القصة؛ لأنه أعرف بالقصة من الأجنبي عنه⁽⁴⁷⁾؛ وذلك لأن الراوي أدري بمرويّه، وأعلم بما حَدَّثَ معه من غيره، ولا سبيل عند التعارض بين خبره عن نفسه، وبين خبر غيره عنه، أن نقدم خبر غيره.

ثانياً: مخالفة حديث الصحيحين للإجماع:

اختلف الأصوليون في حكم العمل بالحديث الصحيح إذا خالف الإجماع، على ثلاثة أقوال⁽⁴⁸⁾:

القول الأول: يجب ترك العمل بالحديث، والإصرار على الإجماع؛ لأنه يتطرق إلى الحديث احتمالات

(45) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الحج، باب: تزويج المحرم، حديث رقم: (1837)، وكتاب: المغازي، باب: غُزْرَةُ الْقُضَاءِ ذَكَرَهُ أَنَسٌ عَنْ النَّبِيِّ ρ ، حديث رقم: (4258)، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبه، حديث رقم: (1410/47-46).

(46) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبه، حديث رقم: (1411/48).

(47) انظر: السمعاني، قواطع الأدلة، ج 3 ص 31.

(48) انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج 3 ص 507، الشوكاني، إرشاد الفحول، ج 1 ص 231.

من النسخ، والتخصيص ما لا يتطرق إلى الإجماع؛ وهذا قول: ابن برهان، والجويني⁽⁴⁹⁾، والزركشي، وسائر الأصوليين⁽⁵⁰⁾؛ فالإجماع أولى من العمل بالحديث؛ لأنه لا يقبل النسخ، لوقوعه بعد عصر الرسالة، بخلاف النص، فإنه يقبل؛ لأنه لا نسخ إلا في عصر الرسالة.

القول الثاني: يجب الرجوع إلى موجب الحديث؛ لأنه لا يجب إلا اتباع الكتاب والسنة، والإجماع لا يقع على خلاف الحديث؛ لأنه يشترط فيه أن يقوم دليل عليه، والدليل عليه يكون من القرآن أو السنة.

القول الثالث: أن وقوع ذلك مستحيل؛ لأن الله سبحانه عصم الأمة عن نسيان حديث في الحادثة، ولولا ذلك خرج الإجماع عن أن يكون قطعياً.

ومؤدى الأقوال الثلاثة واحد؛ حيث إن القول الأول غير واقع عملاً، وإنما رجحه جمهور الأصوليين من حيث الجواز فقط؛ لقطعية الإجماع وعدم تطرق النسخ إليه كما يتطرق إلى الخبر.

ولذا قال الجويني: « إن اجتمع علماء العصر على مذهب، واستمر الإجماع على الشرائط المرعية؛ فلا يبقى للتعلم بالخبر والحالة هذه وقع؛ فإن الخبر إن كان منقولاً آحاداً؛ فلا خفاء بما ذكرناه. ولو فرضنا خبراً متواتراً، وقد انعقد الإجماع على خلافه؛ فتصويره عسر؛ فإنه غير واقع، ولكننا على التقدير نقول: لو فرض ذلك؛ فالتعلق بالإجماع أولى؛ فإن الأمة لا تجتمع على الضلالة، ويتطرق إلى الخبر إمكان النسخ؛ فيحمل الأمر على ذلك قطعاً، لا وجه غيره، ونقطع بهذا »⁽⁵¹⁾.

أما القول الثاني؛ فهو الأرجح من حيث الوقوع؛ فلا يوجد فعلاً إجماع يخالف الخبر، والمقصود بالإجماع هنا: الإجماع الأصولي المعتبر.

وأما القول الثالث؛ فهو نتيجة للقول الثاني؛ إذ لو أمكن مخالفة الإجماع للخبر الصحيح غير المنسوخ، لكان هذا خرقاً لحجية الإجماع الذي لا يجوز انعقاده إلا عن دليل، والأدلة لا تتضارب مع بعضها البعض.

قال الجويني: « والمستحيل حصول الإجماع على حكم مع خبر، نص على مناقضته مع الإجماع، على أنه غير منسوخ؛ فهذا مما لا يتصور وقوعه، ... ثم الذي أراه: أن من ضرورة الإجماع على مناقضه النص المتواتر أن يلهج أهل الإجماع بكونه منسوخاً؛ فهذا قولنا في الإجماع »⁽⁵²⁾.

(49) انظر: الجويني، البرهان، ج 2 ص 759.

(50) انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج 3 ص 507، الشوكاني، إرشاد الفحول، ج 1 ص 231.

(51) انظر: الجويني، البرهان، ج 2 ص 759.

(52) الجويني، البرهان، ج 2 ص 760. وانظر: الزركشي، البحر المحيط، ج 3 ص 507.

البخاري بالضعف؛ منها: كل حديث طال جداً، ومنها: كل حديث تفرد بروايته أبو هريرة، وعائشة، وأبو ذر - رضي الله عنهم-، ومنها: كل حديث يصعب على العقل تصديقه، ومنها: كل حديث خالف الواقع والاكتشافات الحديثة.

2 - ألف آخر ⁽¹⁰⁰⁾ كتاباً سماه: "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دراسة نقدية في أحاديث

الصحيحين"، انتقد فيه مائتا حديث من أحاديث صحيح البخاري؛ وكلها انتقادات مكررة من قديم، أعادها بصورة شبه جديدة؛ وتتركز انتقاداته لصحيح البخاري حول القضايا التالية: نقض دعوى الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين، وأن الحديث ينبغي أن يُعرض على القرآن حتى يُقبل، والطعن في مرويات أبي هريرة، وأن المحدثين يفصلون بين السند والمتن عند الحكم على الحديث، وأنهم لا يهتمون بنقد المتن، وأن للعقل دوراً مهماً في نقد الأحاديث.

ومن الأحاديث التي انتقدها، وبلغ من انتقاده لبعضها أن قال بأنها موضوعة: حديث عرض أبي سفيان ثلاثة أمور على النبي ﷺ، وحديث خلق الله تعالى التربة يوم السبت، وحديث سحر النبي ﷺ، وحديث لطم موسى -عليه السلام- عين ملك الموت، وحديث خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً، وغيرها من الأحاديث.

المطلب الثاني: مقارنة بين سمات منهج الأصوليين وسمات منهج الحداثيين في ترك الاحتجاج

ببعض أحاديث الصحيحين:

من خلا ماسبق من مباحث يتبين أن سمات المنهجين في التعامل مع السنة النبوية، تتلخص في

النقاط التالية:

1 - أن منهج الأصوليين في ترك الاحتجاج ببعض أحاديث الصحيحين منهج منضبط، بينما لا يُعرف للحداثيين منهج أو تأصيل يجمعهم.

2 - أن القواعد التي وضعها الأصوليون لترك الاحتجاج ببعض أحاديث الصحيحين، قواعد محصورة.

بينما يخرج الحداثيون كل يوم علينا بقاعدة جديدة، دون أن تعتمد على أصل بيّن معروف؛ كقول أحدهم: كل حديث طال جداً؛ فهو ضعيف، يقصد بذلك أحاديث صحيح البخاري.

⁽¹⁰⁰⁾ هو: إسماعيل الكردي.